تطبيق **خطة العمل المكونة من 10 نقاط**

جمع البيانات وتحليلها

المحتويات

مقدمة 40

تفعيل جمع البيانات وتحليلها: اقتراحات لأصحاب المصلحة والدعم الذي يمكن أن تقدمه مفوضية الأمم المتحدة للشركاء 41

2.1 جمع البيانات وتحليلها في سياقات الهجرة المختلطة: بعض الاعتبارات الرئيسية 42

2.2 أمثلة لجمع البيانات وتحليلها في سياقات الهجرة المختلطة 48

2.2.1 جمع البيانات وتحليلها في دول المعبر 49

القرن الأفريقي: مبادرة آلية رصد الهجرة المختلطة 49

أوروبا: تحديد سمات المجموعات الواصلة إلى الجزر اليونانية 50

الأمريكتان: "أطفال على الطريق"، دراسة 52

2.2.2 جمع البيانات وتحليلها في دول المقصد 54

صوماليلاند: تحديد سمات المستوطنات والأحياء 54

القرن الأفريقي: دراسة إقليمية بشأن النزوح القسري والهجرة المختلطة 56

الأمريكتان: "نساء على الطريق"، دراسة 58

الأمريكتان: دراسة عن الأطفال غير المصاحبين بذويهم العابرين إلى المكسيك 59

2.2.3 مواقع البيانات ومشاركة المعلومات 61

منطقة البحر الأبيض المتوسط: بوابة موقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمشاركة المعلومات على الإنترنت 61

جنوب شرق آسيا: وحدة مراقبة الحركات المختلطة الإقليمية 63

مقدمة

تعد عمليات جمع البيانات وتحليلها، عمليات أساسية لفهم التحركات المختلطة، ووضع حلول ملائمة لها. يمكن أن تساعد البيانات الدقيقة والحديثة في تقييم ومراقبة نطاق الاتجاهات المختلطة على نطاق الاتجاهات، وفي تحديد السمات الأساسية للأشخاص الذين يصلون لمختلف الدول ضمن الحركات المختلطة، وفي تحديد طرق السفر ووسائل النقل، وفي تصميم الاستجابات السياسية والتدخلات البرنامجية وتنفيذها وتقييمها. يمكن جمع مجموعة متنوعة من المعلومات لتحديد حالات الهجرة المختلطة ومراقبتها بشكل أفضل، بالإضافة إلى تحديد خصائص المجموعات داخلها. ويمكن أن تتضمن هذه المعلومات:

- حجم الحركة المختلطة، أي عدد الأشخاص في موقع معين في وقت معين، أو "المخزون" السكاني؛
- السمات الديموغرافية للأفراد، على سبيل المثال سنهم ونوعهم وحالتهم المدنية ووضعهم الاقتصادي وما إذا كانوا يسافرون بمفردهم أو مع أفراد أسرهم؛
- السمة الشخصية وحجم الأنواع المختلفة للمجموعات أثناء التنقل، على سبيل المثال، طالبي اللجوء، والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وضحايا الإتجار، أو بعض الأشخاص بعينهم من بعض بلدان المنشأ؛
- عوامل الدفع والجذب للحركة، أي العوامل التي أجبرت الأفراد على الرحيل وتلك التي أدت بهم إلى وجهة معينة؛
- الدوافع ومسببات التحركات المتلاحقة لمجموعات مختلفة من الأفراد الذين تجمعهم حركة مختلطة؛
- طرق الهجرة وطرق النقل والعبور ونقاط الدخول - وكذلك المحفزات والدوافع لإجراء تغييرات فيها؛
- طبيعة وحجم التهديدات التي تواجه الحماية عند نقاط المنشأ وطرق الهجرة، بما في ذلك التهديدات المواجهة في البحر؛
- تصورات السياق الأمني في نقطة المنشأ، وعلى طول طرق الهجرة، وفي بلد المقصد؛
- انتشار استخدام المهربين أو غيرهم من ميسري الطريق الآخرين في أي منطقة أو طريق معين.

إن جمع البيانات حول التحركات المختلطة هو أمر أساسي ومهم بقدر ما هو صعب. إن السفر في هذه المواقف هو في الغالب عملية مصممة لتتم في الخفاء، ولا يريد الأشخاص المتنقلون بالضرورة تحديد هويتهم. غالبًا ما تُستخدم شبكات التهريب والوسائل غير القانونية الأخرى، مع مرور الأشخاص عبر مناطق ذات وصول غير متحكم به. إن الوتيرة السريعة للتغيير في خصائص المهاجرين ومساراتهم تزيد من عرقلة القدرة على جمع المعلومات بشكل منتظم، وتمنع تتبع التغييرات مع مرور الوقت. وهذا بالإضافة إلى قلة عدد الحكومات التي تجمع بيانات الهجرة. وكثيرًا ما تقوم تلك الكيانات التي تجمع بيانات الهجرة بجمع البيانات بشكل مستقل من أجل تحقيق أهدافها الخاصة، وهي ليست بالضرورة مستعدة لمشاركتها. وأخيرًا، قد تستخدم المنظمات التي تحاول مراقبة الحركات والاستجابة تعاريف ومعايير ومعاملات مختلفة، مما يجعل من الصعب تصنيف البيانات ومشاركتها والمقارنة بينها وتحليلها بشكل مشترك.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن جمع البيانات وتحليلها بشكل سليم هو أمر لا غنى عنه لفهم طبيعة الحركات المختلطة وحجمها واتجاهاتها، وللإبلاغ عن تصميم السياسات والاستجابات المناسبة وتنفيذها وتقييمها. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات تطوير نظم لجمع البيانات ورصد تدفقات الهجرة المختلطة، ليمكنها تعزيز إتاحة المعلومات في المناطق المفتقرة إلى البيانات.

تفعيل جمع البيانات وتحليلها: اقتراحات أصحاب المصلحة والدعم الذي يمكن أن تقدمه مفوضية الأمم المتحدة للشريك

اقتراحات أصحاب المصلحة المعنيين

- قبل أن تبدأ عملية جمع البيانات، حدد الغرض من التمرين ونطاقه، وقم بتطوير أدوات التجميع الضرورية والمبادئ التوجيهية، وإنشاء سعة تخزين آمنة للبيانات، وإعداد ضمانات السرية وحماية البيانات.
- حدد البيانات النوعية والكمية ذات الصلة الواجب جمعها، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة باللاجئين، واتخذ خطوات لضمان أن البيانات التي تجمعها مختلف الجهات المعنية قابلة للمقارنة.
- اجمع البيانات الأولية أو الثانوية الأخرى، التي تتضمن البيانات التي جمعتها المؤسسات المختلفة على المستوى الوطني (على سبيل المثال، التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية والمقابلات).
- حلل البيانات وضع المتغيرات الرئيسية في جداول لتوقع مسارات السفر ونقاط الدخول والعبور والحركات المتجهة الداخلة إلى البلاد واحتياجات الحماية المحتملة.
- اعقد اتفاقات لمشاركة البيانات، أو شبكات تبادل المعلومات لمشاركة البيانات الدقيقة والمجمعة أو أي منهما، حسب الاقتضاء.

الدعم الذي يمكن أن تقدمه المفوضية للشركاء

- المساعدة في تطوير تمارين جمع البيانات للتحركات المختلطة، بما في ذلك تحديد المنهجيات المناسبة.
- تدريب المسؤولين الحكوميين والشركاء على طرق جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها بشكل دقيق وموثوق، بالإضافة إلى معلمات لتبادل البيانات.
- محاولة التأثير على المسؤولين لإشراك اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية في عمليات جمع البيانات وتحليلها.
- تقديم التوجيه بشأن استخدام البيانات لإثراء صنع السياسات والاستجابات المناسبة للتحركات المختلطة.
- مشاركة المعلومات المجمعة من عمليات المفوضية وإجراءاتها (بما في ذلك قاعدة بيانات *proGres*) من المرحلة الأولية للنزوح إلى توفير حلول دائمة.

يتولى أعضاء وحدة إدارة المعلومات بالمفوضية إعداد التقرير الأسبوعي. تضمن البوابة الإلكترونية لمشاركة معلومات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين نشر المعلومات الدقيقة، والتي يمكن أن تساعد المجتمع الإنساني على اتخاذ قرارات صحيحة، وتدعم تحليل التقدم المحرز في الأنشطة، وتحديد الاحتياجات والثغرات، وتخطيط الإجراءات المستقبلية.
© UNHCR / واي. كيفرنيتيس/ سبتمبر 2016

2.1
جمع البيانات وتحليلها في سياقات الهجرة المختلطة: بعض الاعتبارات الرئيسية

ويبين ما يلي بعض الاعتبارات والعوامل الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار قبل جمع البيانات وأثناءه وبعده. كما هو الحال في أي حالة تُجمع فيها البيانات، ينبغي اتخاذ عدد من القرارات وتطوير الأدوات قبل بدء عملية جمع البيانات في سياق الهجرة المختلطة. يساعد التخطيط السليم على ضمان جمع المعلومات التي ستُستخدم فقط، وتحديد الفجوات في المعلومات بعناية، وتقييم جدوى جمع المعلومات في ضوء السياق والوقت والموارد المتاحة.

ما هو الغرض؟

من المهم أن نذكر بوضوح الغرض من عملية جمع البيانات ونطاقها، لأن ذلك سيساعد على معرفة جميع القرارات اللاحقة، بدءًا من ماهية المعلومات المجموعة، ومن من إلى كيف ستُشارك، ومع من. يساعد وضوح الهدف جامعي البيانات على تجنب المواقف التي يحذفون فيها المعلومات القيمة لأنهم لا يدركون مدى أهميتها، أو يعرضون الناس للضرر عن طريق جمع معلومات حساسة، والتي قد تكون عرضة لسوء الاستخدام أو التي لا يجب جمعها لأنها لن تُستخدم.

يمكن أن يخدم جمع البيانات مجموعة متنوعة من الأغراض، مثل:[2]

- تحديد سمات وأهداف وسلوك هجرة الأفراد أو الجماعات ورصدها وتحليلها، لا سيما لتحديد الاتجاهات مع مرور الوقت؛
- تحديد طبيعة مخاطر وحوادث الحماية وتكرارها ونطاقها في مواقع معينة أو على طول طرق بعينها؛
- الإبلاغ بتصميم وتخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم الهجرة وسياسات اللاجئين وبرامجهم وأنشطتهم.
- تقديم معلومات أو تأكيدها أو تكملة المعلومات الواردة من أطراف ثالثة؛
- وضع خريطة للمنظمات التي تعمل في مكان أو منطقة معينة على أساس بعض المعالم الأساسية (من يفعل ماذا وأين ومتى)، وتكمن أهميتها تحديدًا في حالات تحديد فجوات الاستجابة؛
- تحضير دراسات الحالة، أو قصص شخصية ملائمة لدعم الحملات وجمع التبرعات، والدفاع عن القضية.

ما المعلومات الضرورية لتحقيق هذا الغرض؟

يمكن تلبية الحاجة إلى المعلومات باستخدام البيانات الأساسية و/ أو الثانوية.[3] يمكن جمع البيانات الأولية مباشرة من الأشخاص المشاركين في الحركة المختلطة أو مشاهدتها، بما في ذلك المهاجرين أنفسهم والمراقبين والمهربين. على سبيل المثال، يمكن إجراء مقابلات مع الأشخاص في نقاط المغادرة أو نقاط الدخول أو مراكز الاستقبال حول بعض المواضيع، مثل دوافعهم، والحوادث التي تعرضوا لها في الطريق. المراقبون - الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي تحدث فيها تدفقات الهجرة المختلطة - يرون المهاجرين ويتفاعلون معهم، لا سيما في مراكز النقل مثل محطات الحافلات والقطارات أو من خلال أسواق العمل المؤقتة. يمكن للمهربين تقديم معلومات حول كيفية عملهم، وحوافزهم لإنشاء أو دعم طرق التهريب، وروابطهم مع الجهات الفاعلة الأخرى في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

تعتبر البيانات الثانوية مفيدة لتكملة البيانات الأولية أو تثليثها أو التحقق منها، وكذلك لتحديد فجوات المعلومات قبل ممارسة جمع البيانات، ووضع النماذج التنبؤية.[4] تتضمن أمثلة البيانات الثانوية المفيدة، على سبيل المثال، ما يلي:

- أعداد السكان والإحصائيات السكانية (مثل تقسيم السكان حسب الجنس والعمر)
- بيانات اجتماعية اقتصادية (مثل متوسط حجم الأسرة وممارسات المعيشة)
- البيانات المكانية (على سبيل المثال، الحدود السياسية ومواقع الاستيطان)
- البيانات الصحية (على سبيل المثال حول الوفيات والأمن الغذائي).

قد تتضمن المعلومات السياقية المفيدة الأخرى وثائق توضح الأطر القانونية الوطنية أو الإقليمية، واتجاهات الهجرة التاريخية، والأخطار والتهديدات الداخلية، والفئات الضعيفة. وتشمل المصادر المتعلقة بالأمر وسائل الإعلام والتقارير المقدمة من الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، بشأن أنشطتها المتعلقة بالاستجابة لحالات الهجرة المختلطة المحددة، لا سيما عندما تتضمن بيانات عن المؤشرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات والتوصيات. لمزيد من المعلومات، راجع المصادر الخاصة ببيانات الهجرة وقواعد البيانات المدرجة في المراجع في نهاية هذا الفصل.

---

2 مقتبس من: لجنة الصليب الأحمر الدولية ICRC، "المعايير المهنية لأعمال الحماية التي تقوم بها الجهات الفاعلة الإنسانية والعاملون في مجال حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف الأخرى"، طبعة 2013، متوفر على الموقع: https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/icrc-002-0999.pdf، وفريق عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بإدارة المعلومات، "تقرير عن نتائج حلقة العمل التي نظمتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إدارة المعلومات ، 25-24 فبراير 2011، روما" ، 24 مارس 2011، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/5rFDbf.

3 البيانات الأساسية هي البيانات التي تُجمع مباشرة من الأفراد لغرض معين، وذلك باستخدام أساليب مثل المقابلات أو الاستبيانات. البيانات الثانوية هي البيانات التي تُجمع من مصادر المعلومات المتاحة بالفعل، وتُجمع هذه البيانات من قبل الآخرين، غالبًا لأغراض مختلفة.

4 مشروع قدرات التقييم "تقييم الاحتياجات الإنسانية: دليل لما يكفي من الجودة"، 2014، متوفر من خلال الرابط: http://goo.gl/OASA4g.

من المهم تذكر أن جمع البيانات الأولية ميدانيًا قد لا يكون ضروريًا. ستُحدد مراجعة المصادر المتاحة من خلال مراجعة مكتبية ثانوية ومشاورات مع الشركاء المعنيين ما إذا كانت المعلومات المطلوبة متوفرة بالفعل، وما إذا كانت موثوقة وموثوق بها، ومدى إمكانية الوصول إليها، وكيفية ذلك. وينبغي استخدام البيانات التي جُمعت بالفعل لتجنب ازدواجية الجهود بالإضافة إلى الأعباء والمخاطر غير الضرورية لموضوعات البيانات، باعتبارها ممارسة جيدة.[5]

ما هي المخاطر؟

غالبا ما تحدث تحركات الهجرة المختلطة في بيئات غير آمنة، ويمكن أن تكون خطيرة بشكل خاص نظرًا لطبيعتها السرية، واستخدام شبكات وطرق التهريب. في كل خطوة، يجب الاسترشاد بالاعتبارات الأخلاقية والمبادئ الإنسانية الأساسية مثل "عدم التسبب في الضرر" في جميع القرارات، لضمان أن أنشطة البيانات لا تسبب ضررًا للمجيبين ومجتمعاتهم، سواءً فيما يتعلق بسلامتهم الجسدية أو كرامتهم أو حقوقهم أو راحتهم النفسية.[6]

وينبغي أيضًا إيلاء الاعتبار الواجب لحساسية البيانات المراد جمعها. في البيئات غير الآمنة، يمكن أن تصبح المعلومات الحساسة أكثر عرضة للوصول غير المصرح به أو التحوير. وبالمثل ، فإن المعلومات التي لا تكون حساسة في العادة يمكن أن تصبح حساسة أو يُنظر إليها على هذا النحو.

بشكل عام، من المهم تحقيق التوازن بين الفوائد المتوقعة لجمع المعلومات، والمخاطر المحتملة للضرر على كل من المجيبين وجامعي البيانات. يجب عدم محاولة جمع البيانات إذا كان خطر الضرر مرتفعًا للغاية، أو إذا كانت المخاطر غير متناسبة مع الفوائد المتوقعة، أو إذا لم تكن هناك معلومات كافية لإجراء تقييم مستنير لمستوى المخاطر.[7]

ما هي البيانات التي يجب جمعها، وممن تُجمع؟

استنادًا إلى الغرض من المعلومات، واحتياجات المعلومات والمخاطر، من الممكن تحديد من الذي ينبغي استهدافه لجمع البيانات: الأفراد المشاركين في الحركة المختلطة، المراقبين، المهربين، المنظمات الإنسانية، مسؤولي الدولة، وغيرهم. ومن المفيد التشاور مع الجهات الفاعلة الأخرى لتحديد فرص تطوير فئات البيانات التي يمكن مقارنتها. يمكن استخدام البروكسي أو المؤشرات غير المباشرة لتقريب وجود أو تكرار إحدى الظواهر إذا كان السياق أو المفهوم لا يناسب المؤشرات المباشرة. كما يعتمد مستوى الدقة والعمق والموثوقية ودقة المؤشرات على الغاية المعلنة واحتياجات المعلومات.[8]

في معظم الحالات، تكون البيانات النوعية والكمية ضرورية لفهم الموقف. على سبيل المثال، تكون المعلومات الخاصة بعدد الأشخاص الذين يعبرون الحدود في اليوم (البيانات الكمية) أكثر فائدة إذا كانت مصحوبة بمعلومات حول شخصية العابرين وأسباب عبورهم (البيانات النوعية). وتشمل البيانات النوعية القيّمة، على سبيل المثال، تصورات الناس ومشاعرهم ومواقفهم ونواياهم ودوافعهم وخبراتهم. وتشمل البيانات الكمية التي يمكن جمعها، على سبيل المثال، عدد الحوادث المبلغ عنها في اليوم الواحد لكل نقطة عبور، ومتوسط المسافة المقطوعة للشخص الواحد في اليوم، وعدد مجموعات المواد غير الغذائية التي توزع في مراكز الاستقبال.

---

5 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المرجع السابق.

6 لمزيد من المعلومات حول مبادئ الحماية الأساسية التي يمكن أن توجه أنشطة البيانات، راجع موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، "مجموعة أدوات إدارة معلومات الطوارئ"، للاطلاع على المعلومات المتاحة على الموقع الإلكتروني: http://data.unhcr.org/imtoolkit/events/index/lang:eng?ct=t(PIM_Webinar11_11_2015). للحصول على إرشادات حول كيفية تصميم البحوث المتوافقة مع الأخلاقيات، راجع موقع المفوضية الأوروبية، "ملاحظة توجيهية: البحث عن اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين"، للاطلاع على المعلومات المتوفرة على الموقع التالي: http://goo.gl/FLK4OQ.

7 مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "الفصل 2 [جديد]: المبادئ الأساسية لرصد حقوق الإنسان" في "دليل مراقبة حقوق الإنسان"، وهي متاحة على الموقع: http://www.ohchr.org/Documents/Publications/Chapter02-MHRM.pdf.

8 اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC، "المعايير المهنية لأعمال الحماية التي تقوم بها الجهات الفاعلة الإنسانية والعاملين في مجال حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف الأخرى"، متوفر على الموقع: https://www.icrc.org/eng/assets/files/other/icrc-002-0999.pdf.

ما طرق جمع البيانات، وما هي الأدوات اللازمة؟

يعتمد مدى ملاءمة الأساليب والأدوات المستخدمة لجمع البيانات على مجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك الغرض من التمرين والأمان والسياق السياسي واللوائح الحالية والموارد المتاحة والجداول الزمنية. من المفيد وجود وثيقة تحدد بوضوح منهجية جمع البيانات، بما في ذلك التعريفات الموحدة، وأدوار ومسؤوليات جميع الجهات الفاعلة المعنية، وبروتوكولات نقل البيانات الآمنة من نقطة التجميع إلى نقطة التخزين، وتفاصيل منهج أخذ العينات، وخطة تحليل البيانات. ومن المفيد أيضًا أن يُحدد الوقت اللازم لتجريب العملية، وترجمة أدوات الجمع، وتدريب العاملين بعملية جمع المعلومات.

يمثل السياق محددًا مهمًا للطرق والأدوات التي يمكن استخدامها. على سبيل المثال، في بيئات الأمان المتقلبة، يمكن أن يكون استخدام الأجهزة المحمولة لجمع البيانات وتحميلها إلى السحابة خيارًا أكثر أمانًا من استخدام استبيانات من الورق يمكن مصادرتها عند نقاط التفتيش. أما في سياقات أخرى، قد يكون استخدام الأجهزة المحمولة أكثر خطورة، على سبيل المثال، إذا جُمعت البيانات باستخدام علامات GPS التي يمكن أن تكشف عن مواقع الأشخاص. من الممارسات الجيدة استخدام نظام تشفير لإخفاء هوية البيانات التي قد تحدد موظفي جمع المعلومات، والمجيبين، والوكالات المنفذة، أو استخدام تقنيات المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب عند طرح أسئلة حساسة. راجع القسم 2.2 لتتعرف على أمثلة المنهجيات التي سبق استخدامها في سياقات الهجرة المختلطة.

وينبغي أيضا إيلاء الاعتبار الواجب لاختيار الأفراد الأكثر ملاءمة لجمع البيانات. في بعض الحالات، قد يتمتع الموظفون الدوليون بحرية حركة أفضل، ويتمتعون بحماية قانونية أكبر من موظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية، الذين قد يكونون مستهدفين لجمع معلومات حساسة للجهات الدولية الفعالة، أو يتعرضون لتلقي اللوم إذا لم يُتبع جمع البيانات بمساعدة من الهيئات الدولية. في حالات أخرى، قد يكون للموظفين الوطنيين وصول أفضل وفهم أفضل للسياق المحلي، وكلا هاتين الميزتين يمكن أن تضمن طرح الأسئلة الصحيحة بالطريقة الصحيحة على الأشخاص المناسبين.

عند جمع البيانات ، ينبغي على الموظفين إعلام الأشخاص بالحقائق الأساسية للتمرين، خاصةً الأغراض المحددة التي ستُجمع ومعالجة البيانات الخاصة بها، وكيفية استخدام البيانات، وما إذا كانت البيانات ستُشارك مع المنظمات الأخرى. لا يجوز جمع المعلومات الشخصية إلا بعد الحصول على الموافقة المستنيرة من المجيب. يحق للمجيبين المستهدفين رفض مشاركة المعلومات، والتوقف في منتصف المقابلة، والوصول إلى معلوماتهم، والإبلاغ عن إساءة الاستخدام أو الاستغلال. لضمان أن عملية جمع البيانات تسترشد بالمعايير الأخلاقية، قد يكون من المفيد وجود مدونة قواعد سلوك لموظفي جمع البيانات.

قد يكون من المفيد أيضًا تضمين وسيلة لرصد العملية ضمن إجراءات جمع البيانات. تساعد وسائل المراقبة على ضمان احترام موظفي جمع البيانات للإجراءات، وتضمن فتح قنوات اتصال متاحة للموظفين لتبادل التعليقات حول التقدم المُحرز وأثر التمرين. على سبيل المثال، يمكنهم مشاركة وجهات نظرهم حول مدى ملاءمة المواقع المختارة، والتعليق على سهولة تفاعلهم مع المجيبين أو تقديم المشورة إذا كان التمرين يشكل مخاطر على حمايتهم.

ما هي النظم اللازمة لضمان وجود ضمانات لجمع البيانات واستخدامها ونقلها وتخزينها وأرشفتها والتخلص منها؟

يمكن مساعدة السكان في حركات الهجرة المختلطة من خلال البيانات وعمليات جمع البيانات، كما يمكن أيضًا التسبب في إلحاق الضرر بهم. وقد يتعرض السكان للعنف البدني أو التمييز أو الاستغلال أو غير ذلك من ضروب الضرر إذا أسيء استخدام البيانات أو تعرضت للضياع أو للسرقة أو لاستخدامها دون إذن أو تعديلها أو نسخها. إن ضمان خصوصية وسرية وأمن المعلومات الشخصية ضروري لحماية الناس وحقوقهم وكذلك لتجنب الإضرار بهم. قد يكون من المفيد إجراء تقييم تأثير الخصوصية أو تقييم تأثير حماية البيانات لتحديد المخاطر المحتملة لحماية البيانات وتدابير التخفيف الممكنة، في سبيل تحقيق هذا الهدف. لمزيد من المعلومات، راجع المصادر الخاصة بحماية البيانات المدرجة في المراجع في نهاية هذا الفصل.

كيف ستُحلل البيانات؟

إن تحليل البيانات هو عملية استقصاء وتنظيف وتحويل ونمذجة للبيانات لاكتشاف المعلومات والأنماط والروابط المفيدة. ويسمح لنا هذا التحليل الإجابة على الأسئلة بالأدلة، وصياغة التفسيرات في نسق واضح مع تلك الأدلة.

مثل عملية جمع البيانات، يمكن لعملية تحليل البيانات أن تعرض الأفراد للخطر، اعتمادًا على طريقة المعالجة ووحدة القياس ومستوى التجميع. ويجب مراعاة ما إذا كان يمكن استخدام البيانات فيما يتعلق بمصادر أخرى لكشف الأفراد، أو إذا كان من الممكن إساءة تفسير التحليل مما يلحق بهم الضرر. من المحتمل أن تتوقف طبيعة وشدة المخاطر على نوع التحليل الذي يتم إجراؤه. ويرد فيما يلي الأنواع الرئيسية لتحليل البيانات.

النوع	الغرض	مثال
استكشافي	يهدف إلى اكتشاف البيانات وتحديد الأنماط والإشارات والقصص المحتملة التي سيُجرى تأكيدها. كما أنه يقيم مدى ملاءمة البيانات واكتمالها ومصداقيتها. يساعد الاستكشاف على فهم ما تشمله البيانات، وأيضًا على فهم ما تمثله، وما يبدو خاطئًا وما هو الشيء المفقود.	إجراء مقابلات تمهيدية مع عينة صغيرة من اللاجئين والمهاجرين لتحديد العوامل الرئيسية التي أثرت على قراراتهم بالمغادرة، بوصفه جزءًا من الجهود المبذولة لتحديد مكونات دراسة أكبر.
وصفي	يهدف إلى تلخيص ومقارنة البيانات للإجابة على الأسئلة الأساسية المتعلقة بمن وماذا ومتى ولماذا وكيف. إنه يعمم البيانات من خلال الفئات والتجميع، ويصف ويقارن، ويبحث عن الأنماط والأشكال والتوجهات.	جدولة عدد اللاجئين والمهاجرين الذين يصلون إلى بلدان المقصد، ومن أي بلدان المنشأ بمرور الوقت.
توضيحي	يهدف إلى ربط البيانات، وتوضيح العلاقة بينها للإجابة على أسئلة السببية. ويحدد العلاقات والجمعيات والارتباطات وغيرها من الروابط بين البيانات لوضع تفسيرات معقولة، وتحديد العمليات الأساسية ودوافعها، والعوامل المؤثرة فيها.	إجراء الانحدار اللوجستي على احتمالية الوقوع ضحية للجنس والعنف القائم على نوع الجنس خلال رحلة المهاجرين وفقًا لمختلف المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والثقافية، استنادًا إلى عينة مسح للاجئين والمهاجرين القادمين عن طريق القوارب.
تفسيري	يهدف إلى تحديد الآثار والاستنتاجات. إنها تتجاوز النتائج لتوجيه الاستنتاجات وتقييمها بناءً على قوة الأدلة والحجج والسياق.	إجراء تحليل بَعدي للبحوث المتعلقة بتأثير السماح للاجئين وطالبي اللجوء بالبحث عن عمل في بلدان مختلفة، وتقييم جودة الأدلة المتاحة، ووضع توصيات للسياسة مستنيرة قائمة على الأدلة.
توقعي	يهدف إلى التنبؤ والتوقع والتأكد من احتمالية التوجهات المستقبلية والسيناريوهات والنتائج القائمة على البيانات الحالية والتاريخية.	يتضمن تبويب البيانات التاريخية حول تأثير الطقس والأحداث السياسية على معدل الوصول في موقع معين لتوقع الوافدين في المستقبل.

هل ستُشارك البيانات؟

من المراحل الأولية للتخطيط، من الضروري النظر فيما إذا كان سيتم تبادل البيانات مع مختلف الجهات الفاعلة، ومتى وكيف سيتم ذلك، بما في ذلك عن طريق اتفاقيات نقل البيانات أو شبكات تبادل المعلومات. وبما أن البيانات العامة المحدودة متاحة في بيئة الهجرة المختلطة، فمن المهم على وجه الخصوص ضمان تبادل المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب مع الجهات الفاعلة الصحيحة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ومع الجهات الفاعلة العاملة على المستوى المحلي والقطري والإقليمي وعلى المستويات العالمية. مشاركة المعلومات بشكل صحيح وتقليل ازدواجية الجهود على الفور، وتجنب إهدار الموارد، وتسهيل التعاون، وتشجيع استجابة أكثر تماسكًا. كما يحقق أهداف الحماية، حيث لا تخضع المصادر للاستجواب المتكرر، أو تتعرض للانتباه غير المرغوب به.

يجب أن يستند قرار مشاركة المعلومات إلى تحليل دقيق للمخاطر والمنافع، مع مراعاة حساسية متغيرات البيانات المحددة، وخصوصية الأفراد وأمنهم وموافقتهم (في حالة البيانات الشخصية). يمكن أن تكون خطة نشر البيانات أو بروتوكول مشاركة البيانات مفيدة لتحديد ما يلي مسبقًا:

- ما هي المعلومات التي ستُشارك، وأي مستوى من التجميع (على سبيل المثال، البيانات الدقيقة أو البيانات المجمعة أو النتائج)؛
- ما هي البيانات التي ستُشارك على أساس منتظم مقابل البيانات التي تتطلب ترتيبات محددة؛
- من الذي سيتلقى المعلومات، وعن طريق أي من الأشكال أو المنصات، ولأي أغراض؛
- ما هي الإجراءات الضرورية للسرية والمساءلة.

لتقليل مخاطر الضرر، قد يلزم تحديد البيانات أو تجميعها أو تصفيتها قبل مشاركتها. عادة ما تُحذف البيانات السرية أو الحساسة مثل بيانات التعريف الشخصية أو استبدالها باستخدام طرق مثل ترميز البيانات، واستخدام بيانات انتحال خاطئة، وإخفاء الهوية.

يمكن أيضًا مشاركة البيانات على مستوى التوجهات، للموازنة بين فوائد مشاركة البيانات وبين مخاوف الحماية والسرية. إذا كانت الأعداد السكانية صغيرة، يجب توخي الحذر عند مشاركة البيانات المجمعة لأن التجميع قد لا يكون كافيًا لحماية هوية أو مكان الأفراد أو المجتمعات.

موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يستقبلون اثنين من النساء الأفغانيات وأطفالهن عند مدخل مركز الاستقبال / التسجيل، في ميتيليني باليونان. تسجل السلطات اليونانية القادمين الجدد، وتجمع البيانات عن اللاجئين والمهاجرين الذين عبروا بحر إيجة من تركيا. © UNHCR / إيه. زافاليس/ نوفمبر 2015

2.2
أمثلة لجمع البيانات وتحليلها في سياقات الهجرة المختلطة

يمكن جمع بيانات الهجرة المختلطة عن طريق عدد من المنهجيات. على سبيل المثال، يمكن الحصول على البيانات الأولية من خلال المقابلات الفردية والإخبارية الرئيسية، والاستبيانات، والدراسات الاستقصائية، والتقييمات التشاركية، والملاحظة المباشرة. غالبًا ما تكون أدوات المسح المتنقل مفيدة، لأنها قد تسمح بعمليات جمع البيانات والتحليل بشكل أسرع وأكثر دقة، خاصة بالمقارنة مع الاستبيانات الورقية.[9]
تتضمن مصادر البيانات الثانوية التعدادات، والسجلات والسجلات الإدارية والتقارير. من المفيد في كثير من الأحيان الجمع بين مصادر وأنواع مختلفة من البيانات.

ويعد تحديد السمات هو أحد المنهجيات السائدة. يهدف تحديد السمات إلى توليد صورة شاملة عن مجتمع سكاني معين، يتعرض للانتقال أو النزح، وعن سياق وضع هذا المجتمع السكاني. في معظم الأحيان، تُستخدم مجموعة من طرق جمع البيانات الكمية والنوعية على مستوى الأسرة أو الفرد أو المجتمع، وهذا لتقديم بيانات مفصلة حسب الموقع والجنس والعمر ومختلف معايير التنوع مثل العرق والدين والحالة الاجتماعية والاقتصادية . اعتمادًا على الغرض من تحديد السمات، يمكن الجمع بين الاستطلاعات القائمة على العينات ومناقشات مجموعة التركيز، والمقابلات الرئيسية الإخبارية، حتى يمكن جمع المعلومات المطلوبة.

يقدم هذا القسم أمثلة لمنهجيات جمع البيانات التي تُنفذ في أوضاع الهجرة المختلطة، سواء في بلدان العبور أو في بلدان المقصد.

9 البنك الدولي، "استخدام الهواتف الجوالة في جمع البيانات: الفرص والمشاكل والتحديات". متوفر على: http://goo.gl/J340BX.

2014-حتى الآن

القرن الأفريقي: مبادرة آلية رصد الهجرة المختلطة

A الخلفية والأساس المنطقي

على الرغم من الاهتمام والقلق حول الهجرة المختلطة، لا توجد سوى نظم قليلة لمراقبة تدفقات الهجرة المختلطة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي. وغالبًا ما توضع السياسات والمناقشات السياسية والبرمجة الإنسانية في سياق يفتقر إلى البيانات الملموسة، لا سيما فيما يتعلق بقضايا الحماية في بلدان المنشأ وعلى طول طريق الهجرة. إن التحديات المرتبطة بجمع البيانات حول تدفقات الهجرة المختلطة كبيرة بسبب الطبيعة السرية للحركات التي يسيطر عليها المهربون والطرق المتفرقة وأساليب الحركة. في منتصف عام 2014، أنشأت أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية الواقعة في القرن الأفريقي مبادرة آلية رصد الهجرة المختلطة (4Mi) كمحاولة لمعالجة الحاجة إلى بيانات أفضل عن تدفقات الهجرة التي نشأت في القرن الأفريقي. تمثل 4Mi منهجًا مبتكرًا ومنخفض التكلفة لجمع وتحليل البيانات حول تدفقات الهجرة المختلطة، وعلى وجه الخصوص حول مخاطر الحماية.

B الجهات الفاعلة

- أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية

C الإجراءات

← تستخدم 4Mi شبكة من المراقبين عبر الطبقة الشرقية لأفريقيا، بداية من جنوب أفريقيا، إلى مصر وليبيا وكذلك في شمال أوروبا، لفهم مخاطر الحماية بشكل أفضل على طول طرق الهجرة. وهي تستخدم كذلك أسلوب أخذ العينات الهادف، الذي يستهدف ثلاث فئات من الأشخاص: المهاجرون، وطالبو اللجوء أو اللاجئون، ومراقبو الهجرة، والمهربون.

← يجمع المراقبون البيانات من "محاور" أو "عقد" تقع على طول مسارات الهجرة المختلطة، مثل نقاط العبور الحدودية أو في مراكز الاستقبال. ويديرون الاستبيانات الفردية باستخدام الهواتف الذكية.

← تُرسل البيانات المجمّعة في الوقت الفعلي إلى محور مركزي للتجميع والتحليل.

← يجرى تحليل البيانات على ملفات الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات حول مسار الهجرة المختلطة ودوافعهم للهجرة أو الهروب والتحركات الثانوية والتعامل مع المهربين والتوقعات ومقاصدهم في بلد المقصد والمخاوف المالية والوصول إلى المعلومات والظروف الأسرية والمساعدة المقدمة وانتهاكات الحماية والمخاوف التي يتعرضون لها على الطريق.

← تعرض نتائج جمع بيانات 4Mi في شكل تقارير مكتوبة ومرئية موضحة بسلسلة من الخرائط والرسوم البيانية المتاحة على موقع الأمانة الإقليمية المختلطة للهجرة ومواقع 4Mi على الإنترنت.

D المراجعة

تمثل 4Mi آلية مفيدة للغاية لفهم تدفقات الهجرة المختلطة. وهذا لأنها تقدم نهجًا ابتكاريًا غير تقليدي للحصول على معلومات حيوية عن الفئات الضعيفة من السكان العابرين، بما في ذلك على وجه الخصوص، أولئك الذين لا يحتكون أو يتعاملون مع المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية أو الجهات الحكومية أثناء رحلاتهم.

تتضمن قيود طريقة أخذ العينات إمكانية تحيز المراقبين في اختيار العينة، وأن العينة لا تمثل بالضرورة تدفق الهجرة المختلطة التقليدي. يمكن الحد من المشكلة الأولى من خلال الاختيار الدقيق للمراقبين بما يتماشى مع سياسة الموارد البشرية في 4Mi، وتدريبهم المكثف على كيفية تنفيذ الاستبيانات الفردية، وكيفية استخدام تطبيق الهواتف الذكية، وكيفية معالجة الآثار الأخلاقية التي قد تثار خلال عملهم. ويمكن الحد من المشكلة الثانية، حيثما أمكن، من خلال مقارنة ثلاثية للبيانات التي تُجمع مع مصادر أخرى، والتحقق من وقت إتمام المسح، وإحداثيات GPS لجمع البيانات، وتحليلها الدقيق واستخدام إخلاء المسؤولية.

E معلومات إضافية

يمكنك الوصول إلى موقع 4Mi من خلال الرابط التالي: http://4mi.regionalmms.org.

يمكنك الوصول إلى موقع أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية على الإنترنت من خلال الرابط: http://www.regionalmms.org/.

يناير- أبريل 2016

أوروبا: تحديد سمات المجموعات الواصلة إلى الجزر اليونانية

A الخلفية والأساس المنطقي

في عام 2015، أقلت الرحلات البحرية 856000 شخص عبر البحر المتوسط إلى اليونان. في أوائل عام 2016، شرعت المفوضية في إجراء عملية جمع وتحليل للبيانات بدعم من الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا (JIPS)، من أجل تحسين إعلام المجتمع الإنساني على نطاق أوسع بسمات الأشخاص الذين يصلون إلى اليونان، وتحسين الاستجابة الفورية، والتخطيط على المدى الطويل.

B الجهات الفاعلة

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا (JIPS)

C الإجراءات

- وقد نفذ هذا التمرين على الجزر اليونانية التي تتلقى غالبية الوافدين، وهي خيوس وليسفوس وساموس وليروس. أجرت كلًا من الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا/ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين مهمة مشتركة، تضمنت زيارات ميدانية لكل جزيرة، لتحديد المواقع (مثلًا، مواقع التسجيل، موقع الإقامة، مقصورات حجز تذاكر العبارات) التي يتعين على الأفراد الواصلين العبور من خلالها ليتمكنوا من مواصلة رحلاتهم.

- بعد هذه الزيارات الميدانية، نُظمت دورة تدريبية في ليسفوس لعشرة من الناطقين باللغة العربية والداري / الفارسي قبل إرسالهم إلى الجزر لجمع البيانات.

- وصُممت المنهجية لتتعامل مع الأفراد كوحدة التحليل، لأن العديد من الأشخاص يسافرون بمفردهم. واستُخدِمت بيانات من السلطات اليونانية بشأن تقسيمات العمر والجنس لدى السكان السوريين الذين وصلوا إلى الجزر خلال الفترة نفسها لتطبيق الأوزان على البيانات المجموعة. وقد ضمن ذلك تمثيل النتائج لكل فئة عمرية ونوع جنس استنادًا إلى التوزيع الفعلي للوافدين.

- واستُخدِمت المرحلة الأولى لجمع البيانات في يناير 2016 لتجريب المنهجية واستمارة الاستبيان. وقد راقبت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا البيانات المجمعة واستبيان الإدارة عن كثب خلال هذا الشهر. ومن ثم، فقد جرى تكييف نهج أخذ العينات والاستبيانات، لكي يعكس الموقف والتحديات في هذا المجال بصورة أفضل.

- من يناير إلى أبريل 2016، أجرت أربعة فرق من مسؤولي جمع البيانات الناطقين باللغة العربية المقيمين في خيوس وليلوس وليسفوس وساموس، وكذلك ثلاثة فرق من مسؤولي جمع البيانات ممن يتحدثون باللغة الفارسية والدارسية، والمقيمين في خيوس ولسيفوس وساموس، مقابلات مع أفراد من الوافدين. وأدير المسح في المواقع التي عبر من خلالها كل الأفراد الوافدين. لتجنب تشكيل المزيد من الضغط على السكان، لم يُجر المسح في مرافق مغلقة، ولا لأولئك الذين كانوا ينتظرون دورهم.

- تعاونت الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا JIPS ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR على تنظيف البيانات وتحليلها وكذلك على وضع تقارير الحقائق الخاصة بالسكان السوريين والأفغان الذين وصلوا إلى اليونان في الأشهر الأولى من عام 2016.

D المراجعة

قدم التدريب معلومات محدثة للمجتمع الإنساني تتعلق بملف خصائص المشاكل الأفغانية والسورية لمن وصلوا إلى اليونان في الأشهر الأولى من عام 2016. وبشكل أكثر تحديداً، فقد قدمت معلومات شاملة عن الوضع الاجتماعي الديموغرافي للقادمين الأفغان والسوريين، وأسبابهم لترك بلدانهم الأصلية، ومدة رحلاتهم، والأسباب الرئيسية للحركات المتجهة للخارج، وكذلك الطرق وبلدان المقصد. كانت هذه المعلومات مفيدة أيضًا لأغراض الدعوة.

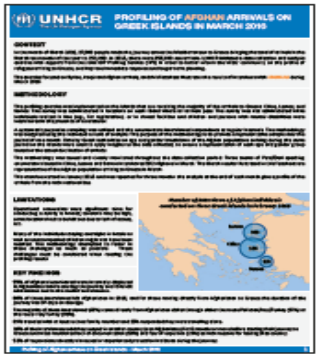

كان التحدي التشغيلي الرئيسي خلال التمرين مرتبطًا بالحركة المستمرة للسكان، وضرورة الحصول على عينة ممثلة للواقع بقدر الإمكان. وقد صعبت الحركات المتجهة للخارج والتغييرات المتكررة في نظام التسجيل من إجراء مقابلات متعمقة أو طرح أسئلة مفصلة. وعلى الرغم من اعتماد نهج كمي لسهولة التحليل وإعداد التقارير، فإن البيانات النوعية التي جُمِعت من خلال مناقشات مجموعات التركيز كانت مفيدة لمناقشة مواضيع أكثر حساسية أو الحصول على المزيد من البيانات الدقيقة.

ولهذا فقد وُجِد أن النهج المستخدم مفيدًا عند إجراء تقييم سريع للسكان الذين يتنقلون. ويمكن استخدامه على طرق الهجرة الرئيسية في جميع أنحاء العالم لفهم دوافع الأشخاص المتنقلين وسماتهم بشكل أفضل.

E معلومات إضافية

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "تحديد السمات الشخصية للسوريين الوافدين إلى الجزر اليونانية في مارس 2016" متاح على الموقع:
https://data.unhcr.org/mediterranean/download.php?id=1393.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "تحديد السمات الشخصية للأفغان الوافدين إلى الجزر اليونانية في مارس 2016" متاح على الموقع التالي:
https://data.unhcr.org/mediterranean/download.php?id=1398

2013-2014

الأمريكيتان: "أطفال على الطريق"، دراسة

A الخلفية والأساس المنطقي

منذ عام 2009، تتولى المفوضية تسجيل عدد متزايد من طالبي اللجوء - من الأطفال والكبار - من المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى (السلفادور وغواتيمالا وهندوراس) لتسوية الدعاوى في منطقة الأمريكتين. في أكتوبر 2011، بدأت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تسجيل ارتفاع كبير - يشار إليه عادة في الولايات المتحدة باسم "موجة" - في عدد الأطفال غير المصاحبين والمنفصلين عن ذويهم الذين يصلون من هذه البلدان الثلاثة نفسها. بالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد الأطفال المكسيكيين الذين اعتقلتهم إدارة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة 18754 طفلًا في السنة المالية 2013، أي بزيادة قدرها 44 في المائة عن 13000 طفل في السنة المالية 2011.

ومن خلال منحة من مؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماك آرثر، أجرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في واشنطن دراسة مستفيضة في مارس 2014 لتحديد أسباب فرار الأطفال من منازلهم وتحديد ما إذا كانوا بحاجة إلى حماية دولية. ورغم وجود اختلاف جوهري كبير بين الوضع في المكسيك والوضع في المثلث الشمالي، فإن القاسم المشترك هو أن البلدان الأربعة تنتج أعدادًا كبيرة من الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين الذين يبحثون عن الحماية على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة.

B الجهات الفاعلة

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- مكتب الولايات المتحدة لإعادة توطين اللاجئين
- وكالة الجمارك وحماية الحدود بالولايات المتحدة

C الإجراءات

- أجرت مفوضية الأمم المتحدة مقابلات فردية مع 404 طفل من الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم ممن تتراوح أعمارهم بين 12 إلى 17 سنة - حوالي 100 من كل من السلفادور وهندوراس وغواتيمالا والمكسيك - للمهاجرين الوافدين إلى الولايات المتحدة خلال أو بعد أكتوبر 2011.

- مثل هؤلاء الأطفال، الذين ليس لديهم أب أو وصي قانوني لحماية مصالحهم، يعانون من حالة ضعف خاص. لذلك، استرشد تصميم الدراسة وتنفيذها بالمبادئ الأساسية التالية: أولوية مصالح الطفل الفضلى، "عدم التسبب في الضرر"، وعدم التمييز، والسرية، والمشاركة الطوعية والمستنيرة.

- وأُجريت مقابلات مع جميع الأطفال تقريبًا من أمريكا الوسطى أثناء احتجازهم في مكتب إعادة توطين اللاجئين، والذي يعد وكالة تابعة لوزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة. بعد حساب المعايير المحددة للجنسية والعمر والجنس وتاريخ الوصول إلى الولايات المتحدة ونوع الاحتجاز الفيدرالي، حُدد الأطفال الذين ستُجري مقابلتهم من خلال عملية اختيار عشوائية. وأُجريت المقابلات مع الأطفال المكسيكيين على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك بعد فترة وجيزة من دخولهم في عهدة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة وقبل إعادتهم إلى المكسيك.

ولاستكمال المقابلات، أجرت المفوضية أيضًا مراجعة للمراجع الصادرة في الفترة من 2004 إلى 2013 حول الأسباب التي أدت إلى انتقال الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم من هذه البلدان الأربعة، مع التركيز على الدراسات المتعلقة بالأطفال الوافدين إلى الولايات المتحدة.

D المراجعة

وجدت الدراسة أنه على الرغم من أن الأسباب التي قدمها الأطفال لمغادرة المنزل تشمل كلًا من المشاكل المتعلقة بالحماية وغير المتعلقة بالحماية، إلا أن الأسباب المتعلقة بالحماية كانت بارزة للغاية. وكشفت البيانات أن ما لا يقل عن 58 في المائة من الأطفال الذين جرت مقابلتهم قد فروا من منازلهم بسبب تعرضهم للمعاناة أو لمخاطر التعرض للأذى، مما يشير إلى وجود حاجة محتملة أو فعلية إلى الحماية الدولية. تمثل نتائج الدراسة مبررًا مقنعًا لفحص سبل الحماية للأطفال غير المصاحبين أو المنفصلين عن ذويهم في نفس الفئة العمرية مثل الأطفال المشاركين في هذه الدراسة ممن يصلون إلى الولايات المتحدة من هذه البلدان الأربعة، وهذا لأن هذه الدراسة صُممت لتكون عينة ممثلة وذات مغزى إحصائي. وقد حُدد نمطان رئيسيان من الأضرار المتعلقة بالاحتياجات المحتملة للحماية الدولية، وهما العنف الذي تمارسه العناصر الإجرامية المسلحة المنظمة والعنف في المنزل. وفي حالة الأطفال المكسيكيين، كان هناك فئة ثالثة من الضرر، تتمثل في تجنيد الأطفال واستغلالهم ضمن الصناعة الإجرامية لتهريب البشر.

وأظهرت الدراسة عددًا من أنشطة التدريب والتوعية التي عقدت مع مسؤولي الدولة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وتركز هذه الأنشطة في الغالب على توفير المعلومات عن عنصر اللاجئين داخل تدفقات الهجرة المختلطة، بهدف زيادة الوعي بالحاجة إلى آليات تحديد الهوية والإحالة المناسبة. كما جرى مشاركة الدراسة واستنتاجاتها مع المشاركين.

كما قدم التقرير 13 توصية للحكومات الخمس فيما يتعلق بأشكال النزوح الجديدة الناشئة في أمريكا الوسطى وأمريكا الشمالية، والأطر الإقليمية والوطنية لضمان الحماية الدولية، والحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية.

E معلومات إضافية

التقرير الكامل للدراسة، "أطفال على الطريق"، متوفر على الإنترنت من خلال الرابط: http://goo.gl/nz8Wnc.

الملخص التنفيذي للدراسة متوفر من خلال الإنترنت: http://goo.gl/5RT8UM.

2.2.2 جمع البيانات وتحليلها في دول المقصد

2014-2016

صوماليلاند: تحديد سمات المستوطنات والأحياء

A الخلفية والأساس المنطقي

في عام 2014، أنشأت سلطات صوماليلاند فريق عمل مختص بهدف قيادة عملية تحديد الحلول الدائمة المشتركة في هرجيسا بالصومال، بالتشارك مع مختلف المنظمات غير الحكومية والشركاء في الأمم المتحدة. وكان الهدف العام هو توفير قاعدة أدلة لإثراء حلول للسكان النازحين تماشيًا مع "إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2010 بشأن الحلول الدائمة للأشخاص النازحين داخليًا".

ركزت عملية التوصيف على النازحين داخليًا (IDPs)، والمهاجرين، واللاجئين العائدين، واللاجئين، وطالبي اللجوء، والمجتمع المضيف الذي يعيش في مستوطنات معروفة للنازحين في هرجيسا. تبنت عملية تحديد السمات إطار عمل تحليل مقارن لمختلف المجموعات المستهدفة المحددة في المستوطنات. كان الهدف هو الحصول على معلومات بشأن ما يلي:

- عدد السكان النازحين داخليًا المقدر حسب فئات العمر والجنس والموقع ومعايير التنوع؛
- النزوح وتاريخ الهجرة للسكان المستهدفين في هرجيسا؛
- الوضع الحالي للسكان المستهدفين، بما في ذلك وضعهم الاجتماعي-الاقتصادي وظروفهم المعيشية ومشاكل الحماية؛
- الاحتياجات والقدرات وآليات تكيف السكان المستهدفين، التي تطلعهم على خياراتهم فيما يتعلق بالاندماج المحلي أو العودة إلى مكان المنشأ أو التوطين في مكان آخر.

B الجهات الفاعلة

قاد فريق العمل المعني بتحديد السمات هذه العملية، ويتكون الفريق مما يلي:

- وزارة إعادة التوطين وإعادة التأهيل والإعمار، ووزارة التخطيط، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية
- المنظمات الدولية، والتي تتضمن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، اليونيسيف، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT)
- المنظمات غير الحكومية، وتتضمن: مجلس اللاجئين الدانمركي، والمجلس النرويجي للاجئين، ومنظمة العمل لمساعدة إفريقيا، ومنظمة كاندل لايت؛ وإنقاذ الطفولة؛ وإعادة التأهيل المجتمعي الشامل في صوماليلاند؛ ومنظمة جسور، وهيئة المعونة التابعة للكنيسة الفنلندية
- الدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا (JIPS)

C الإجراءات

- اعتمدت أهداف ومنهجية العملية من قبل فريق العمل المعني بتحديد السمات في سبتمبر 2014، وهذا بعد الزيارات الميدانية التي أجراها بشكل مشترك مع شركاء تحديد السمات والدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا (JIPS)، سعيًا لتحديد سمات الأشخاص النازحين داخليًا والنازحين الذين يعيشون خارج هياكل المستوطنات المعترف بها.

- جرت عملية رسم الخرائط بما في ذلك تعداد سكان المستوطنات لتحديد المواقع وتقدير عدد السكان لكل مجموعة مستهدفة في المستوطنات وفي الأحياء وفي غيرها من المناطق الحضرية. وفرت الخرائط المعلومات الأساسية المطلوبة لتصميم نهج أخذ العينات لإجراء دراسة استقصائية حول الأسر المعيشية. غطت عملية تحديد السمات 14 مستوطنة في جميع أنحاء المدينة، وخمسة أحياء، حيث كان الأشخاص النازحون داخليًا يقيمون في أرجاء المجتمعات المضيفة.

- وجُمعت البيانات في يونيو 2015، ونُشِر التقرير النهائي في يناير عام 2016.

D المراجعة

حُددت عملية تحديد سمات المجموعات السكانية المختلفة المقيمة في مستوطنات النازحين داخليًا في هرجيسا، عن طريق التمثيل الخرائطي لتوزيع السكان والتعداد واسع النطاق. كما حُدد أيضًا أعضاء المجتمع المضيف والمهاجرين، بالإضافة إلى النازحين داخليًا واللاجئين العائدين.

وتمكنت عملية تحديد السمات، التي تستند إلى الدراسات الاستقصائية القائمة على العينات، لتوفير عينة تمثيلية لمجموعات السكان المحددة في المستوطنات. قدم التحليل المقارن بين المجموعات المختلفة في المستوطنات، والنازحين داخلياً في الأحياء، دليلًا على فهم أفضل للظروف المعيشية للمجموعات المختلفة، وساعد على تحديد التوصيات لدعم الحلول الدائمة لهؤلاء السكان.

وكانت الطبيعة التعاونية لعملية تحديد السمات هي المفتاح لضمان توافق الأهداف والمنهجية مع احتياجات البيانات لمختلف الشركاء الذين يعملون مع المجتمعات المحلية النازحة والمتأثرة بالنزوح في هرجيسا. اجتمع فريق العمل المعني بتحديد السمات في المراحل الرئيسية من العملية لمناقشة التحديات وتحديد الحلول.

E معلومات إضافية

يمكن تحميل تقرير تحديد السمات النهائي "تحديد سمات النزوح الداخلي في هرجيسا" على الموقع التالي: http://www.jips.org/en/field-support/country-operations/somalia/somalia.

لمعرفة المزيد حول نتائج تحديد السمات، يمكن أيضًا الوصول إلى البيانات عبر أداة التحليل الديناميكي وإعداد التقارير الخاصة بالدائرة المشتركة المعنية بتحديد سمات النازحين داخليًا: http://dart.jips.org/.

2014-2015

القرن الأفريقي: دراسة إقليمية بشأن النزوح القسري والهجرة المختلطة

A الخلفية والأساس المنطقي

وفي الفترة 2014-2015، تعاونت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومجموعة البنك الدولي، في عدد من الدراسات الإقليمية لبناء قاعدة الأدلة على الأسباب الجذرية للنزوح وحلوله، فضلاً عن الأثر الاقتصادي للاجئين على الاقتصادات المضيفة. حيث أجريت ثلاث دراسات مشتركة، مع التركيز على منطقة البحيرات العظمى ومنطقة الساحل والقرن الأفريقي.

ركزت دراسة القرن الإفريقي على الترابط بين النزوح القسري والهجرة المختلطة. وقد أُجريت في سياق النهج الإقليمي للبنك الدولي تجاه القرن الأفريقي، ودعم التحول الاستراتيجي للمفوضية في تلبية احتياجات السكان النازحين من الرعاية والإعالة إلى التماسك الاجتماعي والاعتماد على الذات. سعت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين النزوح القسري والتنمية، واستكشاف ظاهرة الهجرة المختلطة، وتقييم أثر اللاجئين والمهاجرين على مناطق الاستضافة والمجتمعات المحلية، وتحديد التدخلات الإبداعية المستمرة، واقتراح نقاط الدخول والخطوات العملية لمعالجة الأبعاد الإنمائية للنزوح القسري والهجرة المختلطة في القرن الإفريقي.

B الجهات الفاعلة

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- مجموعة البنك الدولي

C الإجراءات

← عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل مشترك مع مجموعة البنك الدولي لإعداد هذه الدراسة. ووضعت مجموعة البنك الدولي تصميم الدراسة بالتشاور مع المفوضية. وقد خططت المفوضية، ونسقت زيارات ميدانية، واجتماعات موسعة مع مجموعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلي اللاجئين والنازحين داخليًا والمسؤولين الحكوميين وموظفي الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.

← استندت الدراسة على مراجعة مكتبية ثانوية مستمدة من مجموعة غنية من المراجع. وخلال الزيارات إلى المنطقة، حصل فريق الدراسة على وثائق ومعلومات إضافية من خلال المقابلات المتعمقة، واجتماعات فرق التنسيق مع النازحين (اللاجئين والعائدين والمشردين داخليًا)، والمجتمعات المضيفة والوكالات الحكومية في المنطقة وشركاء الأمم المتحدة والمتبرعين الثنائيين والمنظمات غير الحكومية. وأجريت زيارات ميدانية إلى مخيمي اللاجئين دولو آدو وشاير في إثيوبيا، ومخيّم كاكوما للاجئين في كينيا، ومستوطنات كيرياندونغو في شمال أوغندا، ومخيم الكيلو 26 للاجئين في السودان، ومخيم علي عدي للاجئين في جيبوتي، والمراكز الحضرية في كمبالا بأوغندا، وجوبا بجنوب السودان.

- سعت الدراسة إلى وضع تصور شامل، وفهم ديناميكيات النزوح القسري والهجرة المختلطة في القرن الأفريقي. ولتحقيق هذا الهدف، فقد حللت العناصر التالية:
  - أسباب ودوافع أوضاع النزوح القسري وتحركات الهجرة المختلطة؛
  - الأطر القانونية والمؤسسية المنظمة للنزوح القسري؛
  - السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي؛
  - التحديات التنموية للتهجير القسري المطول والهجرة المختلطة؛
  - المبادرات الإقليمية والوطنية التي تتناول النزوح القسري والهجرة المختلطة.

D المراجعة

قدمت الدراسة مساهمة حسنة التوقيت في الحوار على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، بشأن الإجراءات الفورية وطويلة الأجل فيما يخص النزوح والهجرة المختلطة، بما في ذلك ربطهم بجدول أعمال الإصلاح الإنساني الأوسع نطاقًا. وقد قدمت توصيات محددة للجهات الفاعلة الرئيسية، بشأن كيفية الاستفادة من الاتجاهات الإيجابية الناشئة للتصدي للنزوح القسري والهجرة المختلطة في المنطقة، والمضي قدمًا في النهج الشامل لمعالجة النزوح، بما يشمل الحلول الانتقالية والدائمة، وتسخير التعاون بين مجموعة من الخدمات المحلية والشركاء الوطنيين والإقليميين والعالميين.

وقدم التحليل والنتائج في التقرير الصادر على المستوى الإقليمي، ولذلك كانت الحلول والتوصيات المقترحة على المستوى الإقليمي. وسيتطلب الأمر إجراء تحليل أعمق لتطوير الحلول والتوصيات ابالبلد لخاصة.

E معلومات إضافية

دولي، "شرق إفريقيا: النزوح القسري والهجرة المختلطة في القرن الأفريقي" متوفر على الرابط التالي: http://goo.gl/iNRlLF.

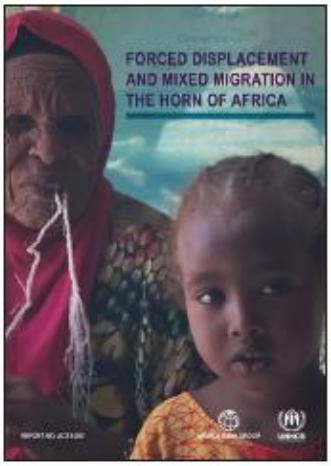

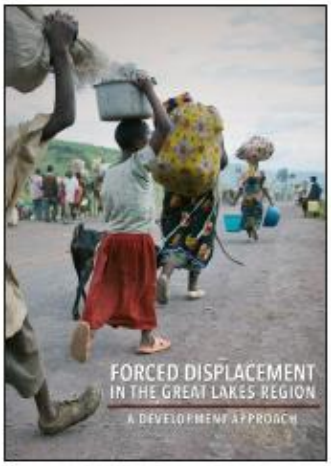

دولي، "النزوح القسري في منطقة البحيرات العظمى: نهج تنموي" متوفر على الإنترنت، من خلال الرابط التالي: http://goo.gl/NuiXmY.

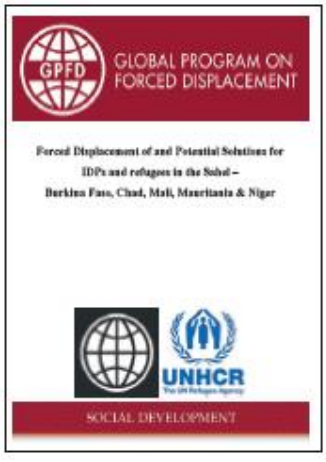

البنك الدولي، "النزوح القسري والحلول المحتملة للنازحين داخليًا واللاجئين في منطقة الساحل: بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر"، وهو متوفر على الإنترنت من خلال الرابط التالي: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/17617.

يونيو-أكتوبر 2015

الأمريكتان: "نساء على الطريق"، دراسة

A الخلفية والأساس المنطقي

منذ عام 2009، أدى تزايد مستويات العنف في المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى (غواتيمالا وهندوراس والسلفادور) إلى إجبار آلاف النساء والرجال والأطفال على مغادرة منازلهم. بين عامي 2008 و2014، سجلت المفوضية زيادة بمقدار خمسة أضعاف تقريبًا في عدد طالبي اللجوء الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة من المثلث الشمالي، وزاد عددهم تقريباً ثلاثة عشر ضعفًا مقارنة بعدد طالبي اللجوء من نفس البلدان الذين وصلوا إلى المكسيك وبلدان أخرى في أمريكا الوسطى. واستكمالًا للدراسات السابقة التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن محنة الأطفال الفارين من المثلث الشمالي، وهدفت الدراسة المسماة "نساء على الطريق" إلى جمع روايات مباشرة من النساء لفهم دوافعهن للهروب على نحو أفضل، والعقبات التي يواجهنها في السعي إلى الحماية الدولية.

B الجهات الفاعلة

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- هيئة الإنفاذ لشؤون الهجرة والديوان بالولايات المتحدة

C الإجراءات

- استرشد تصميم الدراسة الاستقصائية وتنفيذها بمبادئ السرية والمشاركة الطوعية والمستنيرة. بعد توزيع إشعار على حكومة الولايات المتحدة، طلبت المفوضية إمكانية الوصول إلى 11 مركز احتجاز لإنفاذ قوانين الهجرة والجمارك في جميع أنحاء البلاد، وحصلت عليها، حيث وزعت أوراق تسجيل للسماح للنساء لإعلامهن بالمشروع والسماح لهن بالتسجيل لمواعيد المقابلة. لتحديد المرشحين للمقابلة، نسقت المفوضية أيضًا مع مقدمي الخدمات القانونية في معظم المرافق.

- بداية من يونيو، وحتى أغسطس عام 2015، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مقابلات مع 160 امرأة تتراوح أعمارهن بين 18 و57 سنة من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك. وجرى مقابلة 94 في المائة من النساء أثناء الاحتجاز في حجز الهجرة والجمارك، في أماكن تستوفي متطلبات السرية للمشروع. كانت جميع النساء اللاتي أُجريت مقابلات معهن قد دخلن إلى الولايات المتحدة مؤخرًا في 1 أكتوبر 2013 أو بعدها. ولخدمة غرض الدراسة، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المقابلات فقط مع النساء اللواتي اعتُرف بهن بوصفهن لاجئات أو تولت حكومة الولايات المتحدة فحصهن، لوجود لديهن خوف يتسم بالمصداقية أو خوف معقول من الاضطهاد أو التعذيب. ولاستكمال المقابلات، أجرت المفوضية أيضًا مراجعة موسعة للمراجع، واستشارت عددًا من الخبراء فيما يخص أنماط اللجوء والظروف في بلدان المنشأ.

D المراجعة

صدر هذا التقرير في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2015. وكشفت الدراسة أن النساء في المثلث الشمالي والمكسيك يواجهن مستويات عالية من العنف بشكل غير متكافيء، ويحدث هذا على أساس يومي في بلدانهن الأصلية. وقال 85 بالمائة من النساء أنهن يعشن في أحياء تخضع لسيطرة *المارا*س أو غيرها من الجماعات الإجرامية العابرة للحدود أو المحلية.

وأفاد أكثر من 60 في المئة منهن بأن التهديدات والهجمات المباشرة من جانب أفراد *المارا* كانت من الأسباب الرئيسية لرحلتهم، ووصف العديد منهن أنهن تعرضوا للاغتصاب والابتزاز والتهديد والاعتداء الجسدي. وأفادت العديد من النساء أيضًا بتعرضهن للعنف من الجماعات المسلحة الإجرامية، إلى جانب العنف الجسدي والجنسي المتكرر في المنزل، ووصفن أشكالاً حادة وممتدة من العنف المنزلي المهين والمهدد للحياة. واجهت مجموعات معينة معدلات عالية من العنف، بما في ذلك النساء المتحولات جنسيًا، والنساء المرتبطات بالشرطة أو السلطات الحكومية الأخرى، والنساء المشتبه في انتمائهن إلى مجموعات *ماراس* المعادية. وأثناء الرحلة إلى بلدان العبور واللجوء، أفادت النساء بأن عليهن دفع رسوم باهظة للمهربين، وأنهن تعرضن للاحتجاز والابتزاز والمزيد من الاعتداء الجسدي والجنسي.

ودعت الدراسة إلى اتباع نهج إقليمي شامل لإدارة الهجرة وتنفيذ السياسات التي تحمي الأرواح البشرية وتضمن إمكانية شعور الأفراد الفارين من الاضطهاد بالأمان. كما قدمت العشرات من التوصيات إلى الحكومات في المنطقة فيما يتعلق بحماية اللاجئين وإجراءات اللجوء.

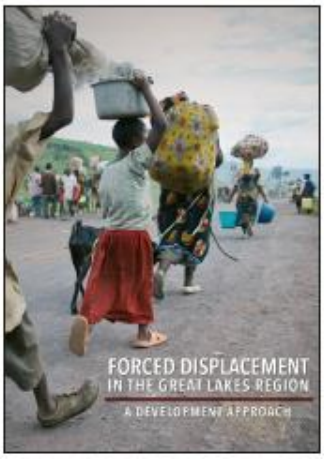

معلومات إضافية

لمزيد من المعلومات، راجع الموقع الإلكتروني المخصص الذي يتضمن تسجيلات ومقاطع فيديو لنساء يروين قصصهن على: http://womenonthe.run/.

تتوفر الدراسة كاملة على الرابط الإلكتروني:
http://www.unhcr.org/5630f24c6.html.

أكتوبر-ديسمبر 2013

الأمريكتان: دراسة عن الأطفال غير المصاحبين بذويهم العابرين إلى المكسيك

الخلفية والأساس المنطقي

منذ عام 2009، كان الناس من المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى (غواتيمالا وهندوراس والسلفادور) يعبرون إلى المكسيك، كجزء من رحلتهم للسعي إلى دخول الولايات المتحدة أو كندا. وغالبًا ما تتضمن دوافعهم القيود الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في بلدانهم الأصلية، وإمكانية لم شمل الأسرة، وانعدام الأمن بسبب أنواع مختلفة من العنف، بما في ذلك العنف المنزلي والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والعنف الصادر عن العصابات الإجرامية. غالبًا ما تتضمن هذه الحركات عددًا كبيرًا من الأطفال غير المصاحبين والمنفصلين عن ذويهم، ممن يواجهون التهديدات سواء في المنزل أو أثناء التنقل. فهم يدخلون المكسيك دون اكتشافهم أو يتم حمايتهم، وهذا من خلال الطرق والوسائل غير المرئية للسلطات والمنظمات التي يمكنها تقديم الخدمات. وأجريت دراسة "Arrancados de raiz (المشردين)" لوضع صورة أوضح لحجم وأسباب انتقال الأطفال غير المصحوبين الذين يعبرون من أمريكا الوسطى إلى المكسيك.

B الجهات الفاعلة

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- معهد الهجرة المكسيكي

C الإجراءات

- مولت المفوضية الأوروبية، والإدارة العامة للمساعدات الإنسانية، والحماية المدنية هذه الدراسة. استندت الدراسة إلى منهجية بحث مختلطة تضمنت مناقشات جماعية مع 200 طفل غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عنهم، بالإضافة إلى مقابلات فردية مع 72 من هؤلاء الأطفال في مراكز الاحتجاز في مكسيكو سيتي وتاباتشولا وتشياباس، وكذلك في الملاجئ في تاباتشولا، من أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول 2013 .

- واختارت المفوضية بعض الأطفال الذين شاركوا في هذه الدراسة، بينما أحالت سلطات المكسيك أطفال آخرين إلى المفوضية؛ وكان جميعهم من المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى.

- وشارك في مناقشات المجموعة مائة وستون صبيًا (54 من غواتيمالا، و19 من السلفادور، و53 من هندوراس) و74 فتاة (45 من غواتيمالا، و10 من السلفادور، و19 من هندوراس). وأجريت مقابلات فردية مع أربعين صبيًا (11 من غواتيمالا، و7 من السلفادور، و22 من هندوراس)، ومع 32 فتاة (14 من غواتيمالا، و3 من السلفادور، و15 من هندوراس).

D المراجعة

في وقت المقابلة، أعلن 47.3 بالمائة من الأطفال أنهم وصلوا إلى الأراضي المكسيكية خلال الساعات الأربع والعشرين السابقة. في حين وصل العديد من الأطفال المتبقين من مركز احتجاز آخر للهجرة في المكسيك: ذكر 12.5 بالمائة منهم تعرضهم للاحتجاز لمدة خمسة أيام، و19.4 بالمائة تعرضهم للاحتجاز من ستة إلى 10 أيام، و18.1 بالمائة بينوا احتجازهم لأكثر من 11 يوماً، ولم يجيب 2.8 بالمائة منهم أو لم يعرفوا الجواب.

وأظهرت الدراسة أن العنف الذي تسببت فيه العصابات وغيرها من الجهات الإجرامية المنظمة، فضلًا عن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، هما الدافعان الأساسيان اللذان يدفعان أطفال أمريكا الوسطى إلى الفرار. وعلى وجه التحديد، ذكر 49 بالمائة من المجيبين حوادث محددة من الضرب والتهديد والترهيب وانعدام الأمن بوصفها أسبابًا لرحلتهم. وأفاد كثيرون غيرهم بالمغادرة هربًا من التهديد المستقبلي بمثل هذا العنف. ووجدت الدراسة أن الصبيان هم الضحايا في سياق العنف المجتمعي في المقام الأول، في حين أن الفتيات غالبًا ما يقعن ضحايا للعنف الجنسي والقائم على الجنس المرتكب في المنزل.

وفي متابعة للدراسة، عُقدت عدد من الدورات التدريبية بشأن القانون الدولي وقانون اللاجئين، وأنشطة التوعية بشأن الاحتياجات الخاصة، وتحديد الأطفال المحتاجين إلى الحماية الدولية مع مسؤولي الهجرة وموظفي حماية الأطفال من وكالة رعاية الأسرة المكسيكية ولجنة اللاجئين المكسيكية. كما جرى توزيع الدراسة واستنتاجاتها علي هذه الجهات، إلى جانب سلسلة من التوصيات للاستجابة بشكل مناسب للنتائج الرئيسية. ووضعت مفوضية اللاجئين المكسيكية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف إجراءات عمل قياسية لتحديد هوية الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم ممن يحتاجون إلى الحماية الدولية، باعتبارها نتيجة رئيسية.

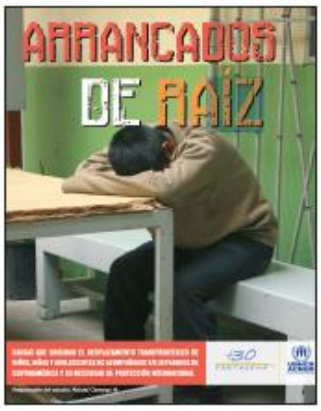

معلومات إضافية

الدراسة الكاملة، "Arrancados de raiz"، متوفرة باللغة الإسبانية على رابط الإنترنت: http://goo.gl/EHlBwJ.

ويتوفر ملخص تنفيذي لها باللغة الإنجليزية، على الرابط: http://goo.gl/EXjXiU.

إجراءات العمل القياسية لتحديد هوية الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم ممن يحتاجون إلى حماية دولية، "بروتوكول التقييم الأولي لتحديد مؤشرات متطلبات الحماية الدولية للأطفال والمراهقين غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم"، وهي متوفرة إلكترونيًا من خلال: http://goo.gl/oRztWr.

2.2.3 مواقع البيانات ومشاركة المعلومات

2015-وحتى الآن

منطقة البحر الأبيض المتوسط: بوابة موقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمشاركة المعلومات على الإنترنت

الخلفية والأساس المنطقي

منذ عام 2014، ازداد عدد اللاجئين والمهاجرين الذين وصلوا إلى الشواطئ الأوروبية بشكل كبير. اضطر أكثر من مليون شخص إلى النزوح إلى أوروبا خلال عام 2015 نتيجة للاضطهاد والنزاع والفقر. ولقي الآلاف من النساء والرجال والأطفال حتفهم أو تاهوا أثناء الرحلة الغادرة عبر البحر الأبيض المتوسط. وتتطلب الحالة التنسيق المعزز وتحسين تبادل المعلومات بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المشاركة في الاستجابة لحالات الطوارئ على وجه السرعة. ولهذا، أطلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوابة بيانات شاملة تركز على الوضع الذي يؤثر على اللاجئين والمهاجرين في جميع أنحاء البحر المتوسط، وكذلك على الطرق في جميع أنحاء أوروبا. ويمثل هذا الجهد جزءًا من جهد أكبر مشترك بين الوكالات لدعم منصات بوابات البيانات التي تركز على مختلف حالات الطوارئ الأخرى. يقدم الموقع البيانات التشغيلية والإحصاءات والخرائط والتقارير والتحديثات المتعلقة بأزمة البحر الأبيض المتوسط.

الجهات الفاعلة

- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- المنظمات الدولية، بما في ذلك اليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة
- المنظمات غير الحكومية، والتي تتضمن مشروع قدرات التقييم ACAPS، ومؤسسة NetHope، ولجنة الإنقاذ الدولية

الإجراءات

- تعرض بوابة تبادل المعلومات على البحر الأبيض المتوسط بثًّا مباشرًا على الرابط التالي: http://data.unhcr.org/mediterranean/regional.php منذ سبتمبر/أيلول 2015.

- الوصول إلى المعلومات
  - تقدم البوابة نظرة عامة إقليمية، مع خريطة تفاعلية، تشير إلى وصول اللاجئين والمهاجرين عبر البحر. الأرقام الواردة على الخريطة هي تقديرات من المفوضية بشأن الوصول اليومي إلى كل بلد. وتشارك السلطات المحلية البيانات وتتقاسمها مع المفوضية و/ أو تجمعها المفوضية خلال أنشطة مراقبة الحدود.
  - ويُجمع العدد التقديري للأشخاص الذين قُتلوا أو فقدوا في البحر المتوسط من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك الناجين من غرق السفينة وأفراد العائلة. تُجمع المعلومات من قبل موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومات وفرق العمل الإنساني وحرس السواحل وسفن البحرية. وتمثل وسائل الإعلام الإخبارية والمجتمع المدني أيضًا مصادرًا مهمة للمعلومات.
  - تركز الصفحات المميزة على اليونان وإيطاليا بوصفها بلدانًا رئيسية للدخول. تتضمن هذه الصفحات معلومات وبيانات وطنية محددة.
  - أُنشئت صفحة منفصلة في 2015 لتسجيل الوافدين يوميًا من اللاجئين والمهاجرين الذين ينتقلون من اليونان إلى خارجها من خلال بلدان مختلفة في غرب البلقان. تتيح هذه الصفحة للمستخدمين اختيار بلد، وعرض تطور عدد الوافدين يوميًا من سبتمبر 2015 حتى يومنا هذا، عن طريق تحريك المؤشر على جدول زمني.

- التنسيق المعزز
  - تستخدم مجموعة متنوعة من المنظمات الشريكة مثل اليونيسيف، والمنظمة الدولية للهجرة، ومشروع قدرات التقييم ACAPS، ومؤسسة NetHope، واللجنة الدولية للإنقاذ، هذا الموقع الإلكتروني لتقديم أحدث المعلومات الصادرة بما في ذلك تحديثات الحالة، وتقارير التقييم، وغيرها من المواد البصرية الأخرى.
  - أسست مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فريق العمل المشترك بين الوكالات لإدارة المعلومات في عام 2015 في جنيف. وترأسه بشكل مشترك مع منظمة الهجرة الدولية، ويسعى فريق العمل إلى تحسين التنسيق، ومشاركة المعلومات مع الوكالات الأخرى والشركاء الآخرين.
  - ويجرى التنسيق مع موظفي إدارة المعلومات أيضًا على المستوى الوطني. تنسق مراكز التنسيق التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، فيما بينهم على أساس منتظم، على مستوى المقر، وعلى المستوى الوطني، لضمان تنسيق بيانات الوصول المقدمة على بوابات الإنترنت باستخدام نفس المصادر (أي السلطات الحكومية).

المراجعة

تعتبر البوابة أداة لدعم الاستجابة التشغيلية للمفوضية وأصحاب المصلحة الرئيسيين في سياق أزمة البحر المتوسط. وتسمح أحدث البيانات والرسوم البيانية المجمعة فيما يخص الوضع المتطور في أوروبا للمنظمة بتقييم احتياجات الأشخاص موضع الاهتمام، وتبادل التحليلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. لا تقدم البوابة الإلكترونية لقطة سريعة عن اتجاهات اللاجئين والهجرة في أوروبا فحسب، بل تمثل أيضًا أداة فعالة للاتصال والدعوة إلى بناء الوعي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الصفحة كأداة للتنسيق للمنظمات الشريكة. وهذا لأنها تقدم نظرة عامة شاملة للجهود المبذولة، مما يمكن المنظمات من تحديد التداخلات المحتملة أو الثغرات المتوقعة في الاستجابة.

لكن نظرًا للطبيعة المعقدة للوضع، يمكن أن يمثل تباين جودة البيانات ومصداقيتها تحديًا. و على ضوء ذلك، فقد بُذِلت كافة الجهود للعمل جنبًا إلى جنب مع زملاء إدارة المعلومات والشركاء على المستوى الوطني لضمان التحقق من جميع المعلومات الإحصائية، وأن الأرقام المحددة للأشخاص المفقودين عامة، والمفقودين في البحر، تمثل تقديرات متحفظة لعدد يمكن أن يكون أعلى من الأعداد المبلغ عنها.

معلومات إضافية

يمكن الاطلاع على البوابة الإلكترونية "الاستجابة الطارئة للاجئين والمهاجرين - البحر الأبيض المتوسط" من خلال الموقع التالي: http://data.unhcr.org/mediterranean/regional.php.

يونيو 2014- وحتى الآن

جنوب شرق آسيا: وحدة مراقبة الحركات المختلطة الإقليمية

الخلفية والأساس المنطقي

انتشرت الحركات البحرية المختلطة التي تمر عبر جنوب شرق آسيا في السنوات الأخيرة، حيث قدر عدد الذين غادروا البحر من ميانمار وبنغلاديش بين عامي 2012 و2015، بأكثر من 170000 شخص. وقد أبلغت وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية عن هذه التحركات، لكن طبيعتها السرية تجعل من الصعب على المفوضية والمجتمع الدولي عمومًا التحقق من هذه التقارير. أنشئت الوحدة الإقليمية لرصد التحركات المختلطة (R3MU) في مكتب المفوضية الإقليمي لجنوب شرق آسيا، ومقرها في بانكوك، لمعالجة هذا النقص في المعلومات.

الجهات الفاعلة

- UNHCR

الإجراءات

- تجري R3MU بعثات منتظمة لمقابلة الأفراد المسافرين كجزء من التحركات المختلطة. ومنذ تأسيسها في يونيو 2014، قامت الوحدة بتنفيذ 80 مهمة في المنطقة، معظمها في تايلاند وماليزيا وإندونيسيا.
- تراقب الوحدة التحركات البحرية المختلطة من خلال الاتصال المنتظم مع مجتمعات المسافرين المحتملين، ومن خلال صور الأقمار الصناعية.
- كما تقوم بنشر تقارير تفصيلية عن طرق الحركات وشروطها واتجاهاتها البحرية المختلطة في المنطقة.
- تصدر R3MU مواد إعلامية عامة لزيادة الوعي بالوضع غير المستقر للأفراد في التحركات البحرية المختلطة.
- وقد أعدت حملة إعلامية لنشر المعلومات عن ظروف السفر في نطاق مجتمعات المسافرين المحتملين.

المراجعة

كان إنشاء وحدة R3MU في منتصف عام 2014 إضافة قيمة للغاية، ساهمت في تقديم أحدث المعلومات المتوفرة وأكثرها اتساعًا للمفوضية، فيما يخص التحركات في خليج البنغال وبحر أندامان. ومنذ تأسيس الوحدة في يونيو 2014، وعلى الرغم من بعثاتها الإقليمية المهمة، فقد اضطلعت R3MU بإجراء مقابلات مع أكثر من 1000 شخص سافروا في حركات مختلطة أغلبها عن طريق البحر. سمحت المعلومات التي جمعتها وحدة R3MU للمفوضية وشركائها بتسليط الضوء على احتياجات حوالي 5000 لاجئ ومهاجر ممن تعرضوا للخذلان والتخلي عنهم في البحر في مايو 2015. نشرت وحدة R3MU سبعة تقارير بخصوص الحركات المختلطة في جنوب شرق آسيا، وتلقت هذه التقارير تغطية على نطاق واسع في وسائل الإعلام، وتضمنت التغطية النشر على شبكة CNN، وفي صحيفة *نيويورك تايمز*. كما أنتجت R3MU مواد إعلامية عامة متعددة الوسائط للمساعدة في زيادة الوعي بالوضع.

تمكنت المفوضية من خلال R3MU وشركائها، من تسليط الضوء على الزيادة الكبيرة في حجم الحركات وتغيرها في عام 2015، وإبلاغ الحكومات بمختلف مشاكل الحماية الخاصة بأولئك الذين يقومون بهذه الحركة. قدمت R3MU معلومات مفصلة عن طريقة عمل المهربين، وابتزاز أقارب المسافرين، والمعاملة الوحشية، وأحيانًا قتل من يقومون بالرحلة، وهذا من خلال المقابلات مع اللاجئين ومن هم بدون جنسية. و يتمثل الحدث الفارق في اكتشاف مقابر جماعية في معسكرات المهربين في تايلاند وماليزيا، مما زاد الوعي الدولي ولفت انتباه وسائل الإعلام إلى الوضع، وبالتالي أدى إلى بذل جهد جديد للتصدي بشكل هادف للحالة الإنسانية الحرجة التي طال أمدها.

و سيستمر العمل في R3MU، ويتوسع نطاقه ليتعرف على الطرق الجديدة عند ظهورها، ويساعد في تلبية احتياجات حملة المعلومات، من خلال توفير معلومات واقعية عن المخاطر وسوء المعاملة التي يواجهها المسافرون على أيدي المهربين والمُتجِرين في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

معلومات إضافية

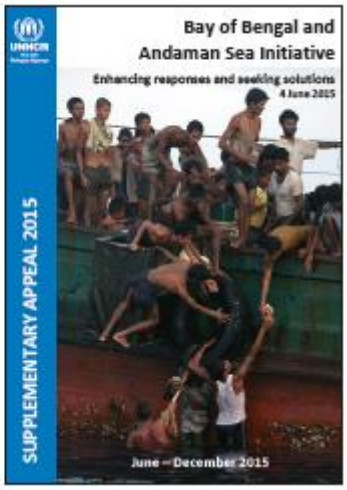

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "تحديث الحركات المختلطة لجنوب شرق آسيا"، من يناير إلى يونيو 2016، متوفرة على الموقع الإلكتروني: http://www.refworld.org/docid/57d00d8a4.html.

مناشدة تكميلية، "خليج البنغال ومبادرة بحر أندامان: تعزيز الاستجابات، والبحث عن حلول"، 4 يوليو 2015، متوفرة على الإنترنت من خلال الرابط: http://www.unhcr.org/557040af9.pdf.

تتوفر خاصية مشاهدة الوسائط المتعددة التي أنتجتها R3MU في أحداث مايو 2015 في خليج البنغال وبحر أندامان، من خلال الرابط التالي: http://tracks.unhcr.org/2015/08/abandoned-at-sea/.